The Effect of Intentionality and Acceptability on the Rank of Pillars of the nominal sentence for Al Jahiz: Al Maad and Al Maash as a Model

Dr. Hussien Mosa Ali Abu Jazar
Department of Arabic Language
Faculty of Arts and Humanities
Al-Aqsa University -Palestine
prof-nazmiabumostafa@hotmail.com

Riyad Mohamed Ali Abu Rahma
Department of Arabic Language
Faculty of Literature
Al-Azhar University –Palestine
riyadmrahma@hotmail.com

Received 1/9/2014 Accepted 30/12/2014

Abstract:

This research aims to explore the meaning of 'intentionality' and 'acceptability' in the place of the two pillars of the nominal sentence in the Al Jahedh Letters. The research focuses on his 'Resalat al ma'aad wal ma'aash' Letter as a model for the research.

The research reviews the states of *'anastrophe' – a* turning back or about where the syntactically correct order of subject، verb، and object may be changed – for the subject (Al-Mob'tada') and the predicate (Al-Khabar) obligatorily or unnecessarily bearing in mind the importance of clarifying the intended meaning of the speaker and its impact on the structure as well as the impact of 'acceptability' in the consistency of the position or in the mobility of the positions of speech in the sentence as per what is permitted by the logic of the language and the speaking traditions of Arabs.

The research concludes that the intended meaning of the speaker as well as the acceptability of the receiver have the most significant influence on the formation of the linguistic structure. Further، their harmony is a significant factor in achieving distinguished stylistic intentions that are represented in the production of certain intentions for multiple purposes، such as; among other purposes، exception، attention and specification.

Key Words: position; turning back or about; intended meaning; acceptability; purpose.

أثر القصدية والمقبولية في رتبة ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) عند الجاحظ، رسالة المعاد والمعاش نموذجا

د. حسين موسى علي أبو جزر
قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة الاقصى-فلسطين
prof-nazmiabumostafa@hotmail.com

رياض محمد علي أبو رحمة
قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم الانسامنية
جامعة الأزهر -فلسطين
riyadmrahma@hotmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/٩/١

تاريخ قبول البحث ٢٠١٤/١٢/٣٠

ملخص

يهدف هذا البحث للوقوف على أثر القصدية (Intentionality) والمقبولية (Acceptability) في رتبة ركني الجملة الاسمية، في رسائل الجاحظ، حيث انصب على رسالة المعاد والمعاش نموذجًا. وقد تناول له أحوال التقديم والتأخير للمبتدأ والخبر، وجوبًا وجوازًا، مراعيًا إبراز قصد المتكلم وأثره في التركيب، وكذلك أثر المقبولية في ثبات الرتبة، أو في تحرك مواقع الكلم في الجملة بما يبيحه منطق اللغة والعادات الكلامية للعرب.

وقد توصل البحث إلى أن مقاصد المتكلم، ومقبولية المتلقي كان لها الأثر البارز في تكوين التركيب اللغوي، كما أنّ تناغمها كان العامل الأبرز في تحقيق مقاصد أسلوبية متميزة، تمثلت في خروج المقاصد لغايات متعددة، مثل القصر والعناية والتخصيص وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الرتبة، التقديم والتأخير، القصد، المقبولية، الغرض.

مقدمة

يتناول هذا البحث الرتبة اللغوية في ضوء القصدية والمقبولية، مقتصرًا على الرتبة بين ركني الجملة الاسمية المبتدأ والخبر، حيث يسعى الباحثان لرصد هذه الظاهرة، ومتغيراتها في رسالة المعاد والمعاش للجاحظ.

إن علاقات الإسناد السياقية تفرض أنماطًا من التراتبية اللغوية المنطقية، فالجملة العربية نظام من العلاقات التركيبية بين أجزائها، تمتاز بنوع خاص من الترتيب لعناصرها المختلفة، وهذا الترتيب له دلالته المستمدة من الموقعية السياقية. إلا أن هذا الترتيب قابل للعدول عنه؛ حيث إن هناك مواضع يعمد فيها المتكلم إلى تحريك مواقع الكلم، قاصدًا من وراء ذلك إحداث معانٍ محددة، وحيث إن هذا العدول مطرد في كلام العرب، فقد ذُهِبَ إلى تأويله، وذلك برد الكلام إلى الأصل، والقول بالعدول عنه. والمعلوم أن هذا التغيير في مواقع اللغة قد أحدث اتساعًا في استخدامها، وساهم في رفد (المتكلم/ المبدع) للأسلوب بطاقات تعبيرية هائلة.

ففي هذا الإطار تعد الكفاءة اللغوية العامل الأساسي الذي يمكن (المتكلم/ المبدع) عند التواصل من استحضار أنماط من الأنساق اللغوية، بحيث يشكل منها سلاسل لغوية متراتبة، تتصف بالصحة اللغوية، كما أن المتكلم –المبدع– قد يلجأ عند العدول عن الأنماط المألوفة الترتيب، إلى جملة من التراكيب يضع بها قصده، بهدف الوصول إلى دلالات بعينها، وفي هذا الاتجاه لا بد من متلقٍ لديه مواصفات خاصة، بحيث يستطيع فك الشيفرة اللغوية بكفاءة أيضًا، من خلال إحداث التأويلات المناسبة له، ومن ثم الخروج بفهم خاص له، يمكن أن يكون إعادة إنتاجه من خلال قراءته المتأولة.

إن هذه الدينامية بين الأسلوب الخاص الذي يبدعه المؤلف، وبين المقبولية التي هي أساس عملية التلقي، هي محور بحثنا، فالنص الذي أبدعه الجاحظ، يمثل صورة فريدة للعدول اللغوي عن الرتبة، بحيث لا نكاد نجد عبارة لغوية تخلو من تغير في الرتبة، أحدثه الكاتب، وكان يقصد من خلاله الوصول إلى آفاق جديدة في الدلالة، كما أن المتلقي غير التقليدي[١] الذي وجهت إليه هذه الرسالة، قد كان له أثرٌ في النص، حيث من المعلوم أن سمات المتلقي الشخصية والعلمية، تؤثر في المبدع، عند استكناه النص.

الرتبة بين المبتدأ والخبر:

يحدد سيبويه العلاقة بين المبتدأ والخبر على أساس من الرتبة، فالمبتدأ: كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه (هو الخبر). فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند، ومسند إليه.[٢] ويعرفه سيون ديك: "المبتدأ (theme) هو ما يحدد مجال الخطاب (universe of discourse) الذي يعتبر الحمل (predication) بالنسبة إليه واردًا (relevant)[٣]. وعليه فالأصل الابتداء بالمبتدأ، إلا أن هذه الرتبة من النوع غير المحفوظ، وقد قسم النحاة الرتبة بينه وبين خبره إلى عدة أقسام منها:

أولا: وجوب تقديم المبتدأ على الخبر:

تقدم المبتدأ على الخبر وجوبًا، وذلك في حالات عدة، ورد منها في النص:

١. المساواة بين المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير:

وقد ورد في الرسالة في المواضع الآتية:

١. وذلك سبيل من كان ميله إلى اللَّه تعالى أكثر من ميله إلى هواه.[٤]
٢. فأوّل ما أوصيك به ونفسي تقوى اللَّه.[٥]
٣. والتباغي مقدمة الشر وسبب البوار.[٦]
٤. وتمام المنفعة بها إصابة مواضعها.[٧]
٥. وآفة الأمانة ائتمان الخانة، وآفة الصدق تصديق الكذبة.[٨]
٦. وذاك صمتك عند من يعلم أنك لم تصمت عنه عياً ولا رهبة.[٩]
٧. فسبيل العلم به الأخبار المتواترة.[١٠]
٨. وأول العلم بكل غائبٍ الظنون.[١١]
٩. فهذا غاية علم العباد بالأمور الغائبة.[١٢]
١٠. فأشرفهما حلمك عمن هو دونك.[١٣]

في الجمل أعلاه نجد أن المبتدأ والخبر في كل الحالات كانا معرفتين، لذا فقد استويا في التعريف؛ "والمراد بالاستواء في جنس التعريف، بأن يكون كل منهما معرفة، وإن كان أحدهما أعرف من الآخر، قيل هذا ما عليه النحاة. وذهب أهل المعاني إلى تعيين الأعرف للابتداء".[١٤] ففي هذه الحالة يجب تقديم المبتدأ "حين يستوي الجزءان يعني المبتدأ والخبر عرفا ونكرا أي في التعريف والتنكير، عادمي بيان أي: قرينة تبين المراد، نحو (صديقي زيد)، و(أفضل منك أفضل مني)؛ لأجل خوف اللبس، فإن لم يستويا نحو (رجل صالح حاضر) أو استويا واجدي بيان أي قرينة تبين المراد– نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) جاز التقديم فتقول: (حاضرٌ رجلٌ صالحٌ) و(أبو يوسف أبو حنيفة)؛ للعلم بخبرية المقدم".[١٥]

في الشواهد السابقة يمكن تقسيم ورود المبتدأ إلى الأشكال الآتية:

أ. المبتدأ اسم إشارة، والخبر مركب إضافي، وذلك في الشواهد (١– ٧– ٩).

ب. المبتدأ مركب إضافي والخبر مركب إضافي، وذلك في الشواهد (٢–٣–٤–٥–٦–٨).

ج. المبتدأ معرفة بـ(أل) والخبر مركب إضافي، وقد ورد مرة واحدة. وذلك في الشاهد (١٠).

حيث تساوى المبتدأ والخبر في التعريف؛ لذا وجب تقديم المبتدأ وذلك أمنا للبس؛ ويلاحظ أن جميع الشواهد قد ورد فيها المبتدأ معرفة، فلا توجد أمثلة على وروده نكرة إذ يقل ورودهما نكرتين في التركيب، وهذا قد يكون السبب في جعل الأشموني لا يذكر سوى المساواة في ورودهما معرفتين[١٦]. فالرتبة في هذه الحالة قد أصبحت ثابتة، وذلك عدولا عن الأصل إذ إن الأصل في رتبة طرفي الجملة الاسمية غير محفوظة. ولو ظهر أن رتبة المبتدأ أسبق من رتبة الخبر[١٧].

فالراجح في الاستعمال اللغوي أن يكون الخبر نكرة، تسند إلى ما هو معرفة، فتخبر عنه. إلا أنه في هذه الحالة قد ورد الخبر معرفة، وهذا من شأنه أن يجعل الجملة تتكون من "معرفة مسبوقة بمعرفة، توهم كونهما موصوفًا وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع إلى التوهم، فكان أصلا. وأيضًا فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحًا تنكيره على تعريفه".[١٨] فثبات التركيب جاء بناءً على غرض أو قصد أمن اللبس، وهو أحد الأغراض الرئيسية لعدول الرتبة عن الأصل اللغوي.

أما من حيث القصدية، والمقبولية، فالمتكلم حين يورد المبتدأ والخبر معرفتين، تكون "الفائدة اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المُخاطَب، فمتى كان الخبر عن معرفة، كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين، لم يكن في الإخبار فائدة".[١٩] ففي الجملة **(فسبيل العلم** به الأخبار المتواترة)، قد يكون المتلقي يعلم ما الأخبار المتواترة، ويعلم أن للعلم سبيلا، إلا أنه باجتماعهما قد كان هناك معرفة جديدة للمتلقي حيث تم تركيب الاسم المعرفة الأول على أنه مسند إليه، فهو معرفة، ثم أسند الاسم الثاني إليه، مكونًا جملة لها خاصيتها التركيبية والدلالية. وفي قوله: **(وأول العلم** بكل غائبٍ الظنون)، قد يكون تقديم المسند إليه سبباً إلى معرفة المسند المتأخر؛ فقوله: (أول العلم بكل غائبٍ) جعل النفس تتشوق إلى ذكر المتأخر.[٢٠] وهذا من شأنه أن يؤكد المعنى في النفس.

وقد يكون في قوله: (و**آفة الأمانة** ائتمان الخانة، وآفة الصدق تصديق الكذبة)، قصد إلى "تعجيل.. المساءة لكونهِ صالحاً.. للتطير"[٢١] وفي قوله: (و**ذاك** صمتك عند من يعلم أنك لم تصمت عنه عياً ولا رهبة)، قصد إلى الإشارة للخبر المعرفة وذلك بقصد "تمييزه أكمل تمييز، لصحة إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حسًا".[٢٢] يلاحظ هنا أن للقصد حضوره في كل الجمل، ولذا فقد اشترط بعض النحاة ورود القصد في الكلام، حيث يقول السيوطي: "وهل يشترط في الكلام القصد؟ هناك قولان: أحدهما (نعم) وجزم به ابن مالك وخلائق، فلا يسمى ما ينطق به النائم والساهي كلاماً، ..وصححه أبو حيان[٢٣] "فهو لا يشترط القصد لقوله: "وليس من شرط الكلام قصد الناطق به... بل متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاماً ولو من غالط أو ساه أو مخطئ".[٢٤] فسيبويه وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه إلى مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها"[٢٥] ولم يقتصر على وصف التراكيب النحوية فقط. ولذا "كانت الأغراض تركيبات نحوية مخصوصة معيّنة للدلالة الإعرابية الأساسية، وكان المتكلم منشئاً للبنية بالأصالة، ومنشئاً للعلاقة بين اللغة والكون الخارجي،

ومنجزاً للبنية محدثاً لأثرها في الخارج بالتبعية، وكان الإنشاء إنشاءً إعرابياً بالإشارة في مستوى أول، وإنشاءً بلاغياً في مستوى ثان، يكون حاصلاً من الإنشاء الإعرابي المخصوص المؤثر في الكون لدى إنجازه في المقام المعين".[٢٦] وعليه فالقصدية يجب أن تتناغم مع عناصر المقام التي يعد منها "موضوع الكلام، وفي أي جو يقال، وفي أي مكان وأي زمان، وكيف يقال، وما الداعي لقوله، وغير ذلك من العناصر الكثيرة جدا التي يؤثر كل منها تأثيرًا مباشرًا على كيفية قول الكلام، وعلى تركيبه، وعلى معانيه، وعلى الغرض من قوله".[٢٧] كما يعرف القصد بأنه "قصد الباث أي المتكلم من اتصاله، وهو يتطلب، بل يفترض، فهم المتلقي أي السامع للخطاب".[٢٨] وهو في تعريفه يؤكد على مبدأ ضرورة وجود طرفي الخطاب، ليتحقق القصد، وعليه فالقصدية أساس عملية التخاطب.

٢. خوف الالتباس مع الفاعل:

١. والله يعطي بلا كلفة.[٢٩]

٢. المنفعة توجب المحبة، والمضرة توجب البغضاء، والمضادة توجب العداوة، وخلاف الهوى يوجب الاستثقال، ومتابعته توجب الألفة، والصدق يوجب الثقة، والكذب يورث التهمة، والأمانة توجب الطمأنينة، والعدل يوجب اجتماع القلوب، والجور يوجب الفرقة، وحسن الخلق يوجب المودة، وسوء الخلق يوجب المباعدة، والانبساط يوجب المؤانسة، والانقباض يوجب الوحشة، والتكبر يوجب المقت، والتواضع يوجب المقة، والجود بالقصد يوجب الحمد، والبخل يوجب المذمة، والتواني يوجب التضييع، والجد يوجب رخاء الأعمال، والهوينا تورث الحسرة، والحزم يورث السرور، والتغرير يوجب الندامة، والحذر يوجب العذر، وإصابة التدبير توجب بقاء النعمة، والاستهانة توجب التباغي. [٣٠]

٣. فالإفراط في الجود يوجب التبذير، والإفراط في التواضع يوجب المذلة، والإفراط في الكبر يدعو إلى مقت الخاصة، والإفراط في المؤانسة يدعو خلطاء السوء، والإفراط في الانقباض يوحش ذا النصيحة.[٣١]

٤. والإفراط في الحذر يدعو إلى ألا يوثق بأحد.[٣٢]

٥. وكل طائفة تسد عنك كثيراً من المنافع لا يقوم به من فوقها.[٣٣]

٦. وأنا أوصيك بخلقٍ قلّ من رأيته يتخلق به.[٣٤]

ورد هذا اللون من التقديم للمبتدأ بكثرة مفرطة في نص الجاحظ. حيث بلغ ستًا وثلاثين مرة، ورد منها سبع وعشرون مرة بنص متتابع، على شكل جمل بينها فواصل؛ كما هو أعلاه.

يقول بلاشير إن اللغة العربية "تفضل وضع الفعل في مقدمة الجملة، بلا شك، لأنه من بين كل العناصر، هو الأكثر عنىً في المحتوى"[٣٥]، كما أن الدارسين المحدثين –ومنهم (Bakir)– يقولون إن العربية، على الرغم مما فيها من تقليبات، تعتمد على الترتيب (vso)* اعتمادًا أساسيًا، أي أنها تعتمد على الجملة الفعلية لا الاسمية.[٣٦] وفي هذا الطرح نوع من التعسف، حيث إن عد الجملة العربية فعلية، في كل تشكيلاتها، مع تجاهل الجملة الاسمية، ربما جاء من طرح البعض أن المبتدأ فاعل في المعنى، وهذا لا يلغي حقائق القصد من الابتداء بالاسم في العربية.

وقد نوه العلوي في الطراز على هذا القصد، حيث إن المتكلم يريد "أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره، ويذكر على جهة الاستبداد"[٣٧]، ومثال ذلك قول الجاحظ (والله يعطي بلا كلفة) فقد ابتدأ بالاسم (لفظ الجلالة) دلالة على تخصيص الله وحده بالعطاء. كذلك في قول الجاحظ (وأنا أوصيك بخلقٍ قلّ من رأيته يتخلق به) فقد صدر الجملة بالضمير(أنا) دلالة على اختصاصه بالنصح في هذا المقام، وهو منشئ الرسالة.

وكذلك قد يكون المقصود من الابتداء بالاسم "التحقق، وتمكين ذلك المعنى في نفس السامع، بحيث لا يخالجه فيه ريب، ولا يعتريه شك".[٣٨] ومثال ذلك قول الجاحظ: (المنفعة توجب المحبة، والمضرة توجب البغضاء)، وهذا الغرض ما هو إلا صورة عن ما ذكره سيبويه عن العناية[٣٩]، فقد قدم المبتدأ، وهو لفظا (المنفعة– المضرة). حيث حققهما ومكنهما في نفس المتلقي، أو لفت عنايته إليهما بمعنى آخر، تم جاء بالخبر على شكل جملة فعلية، فعلها مستمر، بحيث يزيل كل شك في الغرض من إيراد الخبر. وكذلك في جميع الشواهد المتتابعة الواردة بعد هذين الشاهدين. كما يجعل عبد القاهر غرض هذا النوع من التقديم تنبيه المخاطب، وتأكيد الكلام: يذكر عبد القاهر أن البليغ في هذا المقام قد "بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم، ويعلم بديًّا قصده إليهم بما في نفسه من الصفة، ليمنعه من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه."[٤٠]

لقد كان المقام في جميع الجمل التي وردت في هذا الإطار، مقام نصح وإرشاد، وعليه فإن هناك علاقة خاصة في هذا السياق، بين المبدع والمتلقي؛ بحيث يتجه الخطاب بشكل مستمر، من جهة المبدع، بما يملكه من قدرات لغوية خاصة، وفكر موسوعي، إلى المتلقي، الذي يحمل مكانة اجتماعية، وثقافية خاصة أيضًا، وعليه يجب أن تكون الرسالة في هذا المقام على درجة عالية من السوية؛ لكي تحقق غايتها، أو الغرض منها، وفي هذا السياق فقد كانت السمة الأسلوبية للجاحظ بتقديم المبتدأ على الخبر (الجملة الفعلية)، له أثره الظاهر في إظهار سوية الخطاب، ففي كلتا الحالتين، سواء أكان

القصد التخصيص أم العناية، فقد استطاع أن ينجز خطابًا بالغ القيمة والتأثير (المقصودية).

وفي هذا المقام لا مناص من التساؤل لم قام المبدع بالابتداء بالاسم دون الفعل، وخاصة أننا "لا نجد لفظاً من الألفاظ يتقدم أو يتأخر إلا لغرض ومقصد معين، فلكل لفظ مكانه اللائق، ولو أجرى أي تبديل على أمكنتها لاختل النظام، ولما عاد لهُ ذلك السبق والرونق الذي كان عليه من قبل[٤١]. فالقصد هنا هو الفيصل في التقديم للاسم على الفعل، وبالتالي تحويل الجملة إلى اسمية لا فعلية، يقول سيبويه "وذلك قولك أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيت أم بشراً ؟ فأنت الآن مدعٍ أنَّ عندهُ أحدهما... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي، وإنما تسألهُ عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو... وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخراً لأنه قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما"[٤٢]. وكذلك الحال في حال الابتداء بالاسم وجوبًا؛ حيث يعمد المتكلم إلى الإخبار عن الاسم في مثل (والصدق يوجب الثقة) فالذهن هنا يتجه إلى الصدق بوصفه بؤرة الدلالة، لا إلى الوجوب، ولو قلنا (يوجب الصدق الثقة) لكان (الوجوب) هو بؤرة الدلالة. فـ"الفكر يعلق بما بين معاني الكلم من علاقات، وليست هذه العلاقات إلا معاني النحو. فلا يقوم في وهم، ولا يصح أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم في غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا أو يريد منه حكمًا سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرًا أو صفةً أو حالا أو ما شاكل ذلك".[٤٣] ويتضح ذلك أكثر عندما يكون الخبر جملة اسمية فقول الجاحظ: (فالصديق وجه معاملته المسالمة، والعدو وجه معاملته المداراة والمواربة) فقد سيق الاسم (الصديق) وكان في المقصود من سوقه أن يقع في معنى الابتداء، ليبني عليه بقية معنى الجملة، وعليه فهو المخبر عنه، فـ"إذا كانت معاني النحو تابعة لقصد المتكلم وإرادته في المستوى المجرد ، فإنها في مستوى الإنجاز هي المعنى، إذ تتركب وتتلون وتتحدد بما يقتضيه المقام من تركيبات ليست لذواتها، فمعاني النحو المنجزة في مختلف المقامات هي المعنى"[٤٤]. بل إن الشاطبي يجعل "الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هي المقصود الأعظم بناءً على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني"[٤٥].

كما أن الابتداء بالاسم يفيد الثبات، ففي قوله: (الإفراط في الحذر يدعو إلى ألا يوثق بأحد)، يختلف عن القول (يدعو الإفراط إلى الحذر)، ففي الجملة الأولى يفيد الابتداء بالاسم الثبوت، أما في الثانية فقد أفاد الابتداء بالفعل الحركية، مما يجعل دلالة الابتداء بالاسم الذي لا يحتوي على الزمان، يفيد ثبوت الحقيقة في وعي المتلقي، وهذا عكس الفعل الذي يحتوي على حدث متحرك في الزمان. فالغرض من تقديم الاسم هو "إفادة تقوية الحكم الذي هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده، ودفع الشك عنه".[٤٦] كما أن تقديم الاسم على الفعل لا يتم "إلا إذا كنت تعلم أن الفعل حاصل، لا شك فيه عندك، وإنما الشك في فاعله مثلا، وتطلب تعيينه من بين من يظن أن الفعل مرتبط به".[٤٧]

٣. إذا كان الخبر منحصرًا في المبتدأ:

وقد ورد في المواضع الآتية :

١. ومعلومٌ أن طول دراستها إنما **هو** تصفح عقول العالمين.[٤٨]
٢. وإنما الأدب عقل غيرك تزيده في عقلك.[٤٩]
٣. وإنما أصول أمور التدبير في الدّين والدنيا واحدة.[٥٠]
٤. لا صلة بينه وبين أحدٍ منهم إلا بالطاعة.[٥١]
٥. وإنما الأمور بعواقبها.[٥٢]
٦. واعلم أن أكثر الأمور إنما هو على العادة.[٥٣]
٧. فإنما هو بحسن الظن والائتمان.[٥٤]
٨. إنما هو بحسن الظن بالمخبر.[٥٥]
٩. وإنما الأشياء بعوامها.[٥٦]
١٠. فإنما هو شقيق روحك وباب الروح إلى حياتك.[٥٧]
١١. فإنما تلك أسواقٌ أقاموها للأرباح.[٥٨]

وقع الحصر للخبر بالمبتدأ في النص إحدى عشرة مرة، وكان استخدام الجاحظ للأداة (إنما) عشر مرات بينما استخدم الحصر بالنفي و(إلا) مرة واحدة فقط. وفي هذا الإطار"يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا نحو "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ" (آل عمران: ١٤٤)، "إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ" (الرعد: ٧)، إذ لو قدم الخبر –والحالة هذه– لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ. فإن قلت: المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بـ(إلا) مع (لا). قلت: هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما".[٥٩] و"القصر توكيد مركب تفيده الأداة (إنما) التي تتكون من "(إنّ) لتأكيد المسند والمسند إليه. ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة لا النافية.. وذلك إنما يناسب أن يضمن معنى القصر؛ لأن القصر ليس إلا تأكيدًا على تأكيد".[٦٠] "ولا شك أن القصر يطرأ على الأسلوب، بطرقه وأدواته فيحدث فيه خصوصيات ومزايا تتلاءم والحال التي اقتضت طريقًا خاصًا وصياغة معينة".[٦١] كما تستخدم "إنما لإثبات ما يذكر ونفي ما سواه"[٦٢] وإذا كان المقصور عليه يقع مؤخرا وجوبًا[٦٣] بعد إنما، ففي قوله (ومعلومٌ أن طول دراستها إنما هو تصفح عقول العالمين) يكون المقصور هو (طول الدراسة) بصفته مرجعًا للضمير (هو) والمقصور عليه هو التصفح، فهو قصر موصوف على صفة، بحيث إن طول الدراسة لا تتعدى كونها تصفح عقول العالمين[٦٤]. وكذلك الحال في جميع الشواهد الأخرى حيث كان القصر للموصوف على الصفة، بحيث لا يتعدى الموصوف الصفة إلى ما عداها، ويتضح ذلك أكثر في قول الجاحظ: (فإنما **تلك** أسواقٌ أقاموها للأرباح) حيث قصر الموصوف اسم الإشارة على مفسره (الأسواق) التي أقاموها للربح. وفي

هذا المعلم الأسلوبي المطرد في رسالة المعاد والمعاش خصوصيته الظاهرة حيث يعمد المؤلف إلى هذا النوع من التخصيص، الذي تماهى بانسجام واضح مع مقام النصح والإرشاد الذي غلب على الجاحظ، وكان غرضه الأبرز من كتابة الرسالة. فالقصر بما يحتويه من توكيد مضاعف، إضافة إلى دلالة حصر الخبر بالمبتدأ، وكون جميع حالات القصر للموصوف على الصفة بحيث لا يتعداها، قد ساهم في تقريب الغرض من النص. وفي مثل هذا النوع من القصر، نرى أن الجاحظ قد ساق هذه الجمل المؤكدة، وكان القصد يتجه لإيرادها على أنها مجموعة من الحقائق التي لا تقبل الشك، مما يخلق نوعًا من الإيحاء في نفس المتلقي، بحيث تصبح عملية القبول، مع عوامل أخرى في المقام، كشخص المبدع، وثقافته، أكثر قربًا من التحقق.

وحيث إن (إنما) لا تصلح في مكان (ما وإلا)[٦٥]"لأن قولهم إن (إنما) متضمنة معنى (ما) و(إلا) قد يوهم أنهم يجعلونهما سواء، وليس كذلك، فإنهم لم يعنوا أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، وإنما أرادوا أن (إنما) متضمنة معنى (ما) و(إلا) وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وأن يكون الشيء الشيء، وهذا واضح محدد".[٦٦]

إن استخدام الجاحظ لـ(إنما) لم يكن من فراغ "فالقصر بـ(إنما) يكون في الشيء الذي لا ينكره المخاطب، ويجهله، أو فيما ينزله هذه المنزلة، أما (ما) و(إلا) فإنما تقال في الشيء الذي ينكره المخاطب أو يجهله، أو ما ينزل هذه المنزلة"[٦٧]، وعليه فإن قصد الجاحظ في مقام النصح والإرشاد الذي غلب على هذه الرسالة، فقد كان متفقًا مع الغرض من استخدام الأداة (إنما) دون غيرها، وخاصة أن المتلقي يتمتع بدرجة عالية من ثقافة عصره، وعليه فإنه قد يكون عارفًا أو بمنزلة العارف بما يورده الجاحظ من نصح. فـ"معرفة المتلقي بالمتكلم، وبنوع النص... يساعدان على وجود تحفز في التركيز على فعل القراءة، ويساعدان على تعميق انتباهه."[٦٨]

تتجلى عبقرية الجاحظ الأسلوبية في هذه الرسالة من خلال اعتماد الغاية التعليمية، حيث توجه للمخاطب بما توفر لديه من "التصديق، بما توفر له من مقتضيات الإيمان ومعرفة خُلق المتكلم، وغيرها من الأبعاد السياقية غير اللغوية"[٦٩] وقد ظهرت هذه الغاية في استخدام الجاحظ أفعال الأمر مثل (واعلم) بكثرة، وكان في ذلك يقصد تمكين النصح في نفس المخاطب.[٧٠] إلا أنه لم يغفل الغاية الحجاجية أيضًا حيث إن استخدامه لأسلوب القصر كان في إطار استخدامه لإستراتيجية الإقناع، ففي مثل قوله (إنما **الأدب** عقل غيرك تزيده في عقلك)، يستخدم الجاحظ آلية شبه منطقية وهي أسلوب القصر؛ بما يحتوي عليه من توكيد مضاعف، حيث كان هذا الأسلوب مثاليًا في تقديم الحجج بما يناسب السياق،[٧١]وهدف هذا الخطاب كان إزالة شك المرسل إليه في وجهة النظر محل الخلاف. وإذا كان الحجاج عبارة عن سؤال وجواب "فليس من الضروري أن يكون السؤال منطوقًا به، بل يكون مفترضًا؛ لأنه يجسد الباعث على الحجاج، بالموافقة تارة، وبالاعتراض تارة".[٧٢] وهنا يظهر مفهوم المقبولية الذي لا "يقف عند كون النص مسبوكا محبوكا، ولكنه رغبة نشطة للمشاركة في الخطاب ومشاطرة الهدف. وبذا يتضمن القبول الدخول في التفاعل الخطابي مع كل ما ينطوي عليه من نتائج. فالاتصال الناجح يقتضي بوضوح قدرة على التحري والاستنتاج لأهداف الآخرين انطلاقًا مما يقولونه، وبالمثل يتوجب على منتجي النص أن تتوفر لديهم القدرة على توقع استجابات المستقبلين.[٧٣]

وقد استخدم القصر بالنفي و(إلا) في قوله (لا **صلة** بينه وبين أحدٍ منهم إلا بالطاعة) فالمقصور عليه في هذه الجملة هو ما بعد (إلا) لذا فالقصر هنا قصر موصوف على صفة، حيث قصرت الصلة على الطاعة، بحيث لن تتحقق الصلة إلا بالطاعة، "وتداخل النفي والإثبات في القصر يجعله مركزًا مخصوصًا، ذا إشعاع وظلال، وقوة حسم لأنه توكيد فوق توكيد، وبخاصة إذا داخله لون بياني بالمعنى العام".[٧٤] وفي هذه الحالة يكون الجاحظ قد استخدم في كلا نوعي القصر الأسلوب نفسه وهو قصر موصوف على صفة، لما له من قدرة على صوغ الحجاج، بحيث تصبح أكثر مقبولية عند المتلقي، فخطاب الجاحظ هنا "خطاب إقناعي هدفه التأثير في المتلقي لتدعيم موقفه والتأثير في رأيه لتبني موقفه الفكري"[٧٥].

وحيث إن المتلقي في مقام استخدام (ما) و(إلا) يكون جاهلا إطلاقا بالحقائق التي يحتوي عليها النص، أو في منزلة الجاهل لها.[٧٦] وهذا يشكل فارقًا جوهريًا في دلالة استخدام الجاحظ لكلتا الأداتين، وهذا أيضًا يفسر لماذا أكثر من استعمال الأداة (إنما)، حيث إنه يراعي في هذا المقام مقبولية المتلقي و"امتلاكه لثقافة واسعة خصوصًا ما يتعلق بالمجال الذي يدور ضمنه الحجاج".[٧٧] فاستعماله الأداة (إنما) يوحي للمتلقي بأنه عالم بما يساق له من أقوال، أو يجعله بمقام العارف، وهذا الأمر يقرب المتلقي من القول اللغوي، ويجعله أقرب من نفسه أثناء عملية التلقي. وخاصة أن رسالة الجاحظ من النصوص التي تحتوي على المقاصد الإنجازية غير المباشرة، والتي "تكون عادة أكثر تأدبًا من المباشرة؛ لأنها تمنح المخاطبين اختيارات في كيفية تفسير التلفظ، كما أن المقاصد غير المباشرة يكون بها بعض الغموض، وهذا يتطلب من المخاطب تخمين مقاصد المتكلم".[٧٨]

كما أن معنى (إلا) اللازم لها هو الاختصاص بالشيء دون غيره،[٧٩]حيث إنه ينفي أن تكون الصلة متحققة، وخص التحقق بأنه لن يتم إلا بالطاعة.

٤. ضمير الفصل

وقد ورد في النص مرة واحدة فقط في قول الجاحظ:

والابتلاء هو الاختبار."[٨٠]

ضمير الفصل هو "ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر، قبل العوامل وبعدها، مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ، يسمى فصلا، ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا"[٨١]، "ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤذن بأن الخبر معرفة"[٨٢] وإنما فصل لأنك إذا قلت كان زيد الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتًا لزيد، فإذا جئت بـ(هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر، وإنما فصل لما لا بد منه".[٨٣] وضمير الفصل من الناحية الإعرابية "لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر"[٨٤]، حيث نرى أن ما بعده من الأسماء يبقى على موقعه وعلامته الإعرابية حسب تبدل العوامل.

كما أن الفصل من الناحية التركيبية يغير من شكل الجملة، فينقلها من نوع الجملة البسيطة إلى الجملة المركبة[٨٥] ففي قوله (الابتلاء الاختبار) يكون شكل الجملة البسيطة (مسند إليه + مسند)، وفي حال الفصل (الابتلاء هو الاختبار) يكون الانتقال إلى الجملة المركبة (مسند إليه + مسند) يتكون الأخير من (مسند إليه + مسند). وهذا التغير في البنية التركيبية للجملة يؤدي إلى تغير جوهري في الدلالة. فالفصل أسلوب يستحضر به الضمير، ليؤدي أغراضًا تعبيرية يقصدها المتكلم، فببساطة كان يمكن أن يقول الجاحظ (الابتلاء اختبارٌ) ويؤدي الفكرة، إلا أنه قصد إلى استعمال أسلوب الفصل لما له من طاقات تعبيرية ليست خافية على الجاحظ. وكان الخليل – رحمه الله– يحلل ذلك في ضوء القصد والقبول حيث يذكر في باب الضمائر التي تكون فصلا: "وأنه فيما ينتظر المحدَّث ويتوقعه منه، مما لا بدّ له من أن يذكره للمحدَّث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بدّ منه، وإلا فسد الكلام، ولم يسغ لك، فكأنه ذكر هو ليستدل المحدث أن بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه".[٨٦] حيث يركز الخليل على آلية القبول لدى المتلقي، فهو أثناء الحوار يكون متوقعًا لما يجري عليه العرف والعادة من عادات كلامية، وهذا يؤثر في المتكلم بحيث يراعي حال المتلقي. فيقصد المتكلم أن يأتي بضمير الفصل يكون بعد المبتدأ وجوبًا، وذلك أمنًا للبس، وأنه قد ذكر ليعلم المتلقي أن المذكور بعد المبتدأ ليس تابعًا له (نعتًا)، بل هو ليس منه، أي أنه خبر عنه. "فلا شك أن النص يكتسب حياته من خلال المتلقي، إذ يفك شيفرته، ويستخرج ما فيه. ويتوقف ذلك على ثقافته وأفقه ومعرفته بعالم النص وسياقه. ذلك الأفق الذي يمكنه من إدراك ما في النص من أفكار ومبادئ وجماليات، كما يمكنه من ملء الفراغ الكامن بين عناصر ذلك النص".[٨٧]

كما أن أسلوب الفصل أحد أساليب التوكيد في العربية، ففي قول الجاحظ: (الابتلاء هو الاختبار) كان ضمير الفصل "يزيل الاحتمال والإبهام من الجملة التي يدخل عليها، وبالتالي يفيد ضربًا من التأكيد. ولهذا عُدّ من أدوات تأكيد الخبر".[٨٨]

وإلى جانب قيامه بالفصل التركيبي بين المبتدأ والخبر، وإفادته التأكيد، يفيد أيضًا الحصر، "فإن أفيد القصر بطريق آخر كأن يكون الخبر معرفًا بأل دل ضمير الفصل على تأكيد الحصر، سواء كان من قصر المسند على المسند إليه نحو "إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ" **(الذاريات: ٥٨)** أو العكس نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا بالتقوى. إذ لا معنى لقصر التقوى على الكرم."[٨٩]

فالقصر المفاد من قولك (محمد هو الشاعر) لم تدل عليه كلمة، وإنما تولد بطريقة خفية ولطيفة من احتكاك الألفاظ وتفاعل معانيها؛ لأنك لما قلت (هو) بعد قولك (محمد) أفدت أنك تقصد إلى تمييزه وتحديده وتخصيصه قبل أن تخبر عنه، وهذا لا يكون إلا إذا كنت حريصًا على ألا يشاركه غيره في هذا الخبر، وهذا هو معنى قصر هذا الخبر عليه، أي قصر المسند على المسند إليه".[٩٠]

٥. أن يكون المبتدأ من ألفاظ الصدارة أو المشبهة بها:[٩١]

تعد الصدارة أحد الأحكام النحوية، حيث "يخص مجموعة من الكلمات يكون لها صدر الكلام، مهما كانت رتبتها في الجملة، تدخل فيما تعالجه الرتبة المحفوظة، فجميع الألفاظ التي لها الصدارة محفوظة الرتبة في جملتها، وموقعها ثابت هو صدر هذه الجملة".[٩٢]وعليه فالمواقع الإعرابية غير المحفوظة الرتبة، إذا شغرت بأحد الألفاظ التي لها حق الصدارة، تصبح الرتبة في هذه الحالة محفوظة، فالصدارة في النحو العربي تعد أحد أسباب جعل الرتبة غير المحفوظة –في بعض الأبواب– محفوظة.[٩٣]

والألفاظ التي تستحق الصدارة هي: "اسم الاستفهام، والشرط، والتعجب، وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء، ولام الابتداء، والمضاف إلى ما في الصدر".[٩٤] وقد أضاف الأزهري "ضمير الشأن، والإخبار بالجمل".[٩٥]

ويقسمها ابن هشام إلى ما يستحق الصدارة بنفسه[٩٦]، وهي: ما التعجبية، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وإلى من يستحق الصدارة بغيره متقدمًا عليه، وهي: لام الابتداء، أو متأخرًا عنه في حالة الإضافة إلى أسماء الاستفهام والشرط، أو المشبهة باسم الشرط.[٩٧]

أما ما ورد في رسالة المعاد والمعاش فكانت الحالات الآتية:

أ. **أسماء الاستفهام:** ما تصدر من أسماء الاستفهام في رسالة الجاحظ كان (ما)، وذلك في قوله:

١. وما العلل التي يوجب بعضها بعضا؟[٩٨]
٢. وما الشيء الذي يكون سبباً لغيره؟[٩٩]
٣. وما السبب الذي لا يكون الثاني فيه إلا بالأول؟[١٠٠]
٤. وما أسباب نوازع شهواتهم؟[١٠١]
٥. وما الشيء الذي يحتال لقلوبهم به حتى تستمال؟[١٠٢]

و(ما) هنا نكرة قد تضمنت معنى الحرف، ومعناها: (أي شيء)".[١٠٣] وهي"اسم مبني على السكون، يستفهم به عن غير العاقل، وعن حقيقة الشيء أو صفته، سواء أكان هذا الشيء عاقلا أم غير عاقل".[١٠٤] ويلاحظ في جميع الشواهد أعلاه من الرسالة أن ما بعدها جاء اسم معرفة، وفي كل الحالات وقعت هذه الأسماء موقع الخبر، بينما وقعت (ما) موقع الابتداء؛ ذلك أن لها حق الصدارة. حيث تم السؤال عن (العلل– الشيء– السبب– الأسباب)، وجميعها معانٍ مجردة، كانت المقصود من الاستفهام. فالمستفهم عنه هو ما يلي الأداة، فهو المشكوك فيه[١٠٥].

ويفسر صاحب شرح الكافية علاقة التصدر بالمتلقي "وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام، مرتبة التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدّر بالمغير على أصله، فلو جُوّز أن مجيء بعده ما يغيره، لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغير: أهو راجع إلى ما قبله بالتغير، أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه. ويعني الرضي أن العلة في تصدر هذه الكلمات للجمل هي إظهار قصد المتكلم من كلامه من أول الأمر، هل هو يستفهم أو يشترط أو يعرض أو يحض أو غير ذلك، فبين قصده من بداية الكلام، فلا يتطرق تعدد الاحتمالات (اللبس) إلى ذهن السامع".[١٠٦] أي أن الأدوات التي ترتبط بالأساليب اللغوية، تتصدر لما للتصدر من قدرة على استحثاث الذهن للتعامل الإيجابي مع الأسلوب، ففي الاستفهام مثلا بروز الأداة في الصدر، علامة على أن المرسل يريد الاستخبار، وكذلك علامة للمتلقي أن ينتبه لما سيستخبر عنه، فالغرض من الاستفهام سيتحقق في المستقبل، وعليه فالعلاقة في هذه الأساليب، وخاصة عند الاستفهام بين المرسل والمستقبل علاقة تناغم في التواصل بحيث كل طرف يمهد السبيل للآخر، للوصول إلى النتيجة، وهي أن يصل الاستفهام إلى مبتغاه من خلال السؤال والجواب.

فعلاقة الاستفهام بالتلقي هنا أن الأداة إذا أخرت؛ تصبح دلالة العبارة عاجزة عن بيان هل القول راجع إلى ما قبله بالتغير، أم هل تغير لما سيجيء بعده من الكلام، وهذا من شأنه أن يؤثر على الرسالة ووضوحها. فالاستفهام يختلف "عن باقي أنواع الطلب في أن حركة المعنى فيه، تنتقل من الخارج لتنقش في الذهن، في حين أن الأنواع الأخرى تنتقل الحركة فيها من الذهن لتنقش في الخارج".[١٠٧]

إن الاستفهام في الشواهد السابقة قد ورد على شكل الاستفهام الحقيقي، فلا مجاز في أي منها، ولا خروج عن مقتضى الظاهر لأغراض بلاغية؛ ذلك لأن قصد الجاحظ أن يورد هذه التساؤلات لتكون نقاطًا مفصلية، بحيث تصبح الإجابة عنها هي موضوع الرسالة، كما أن هذه الاستفسارات، عبارة عن مقدمات للحجاج، الذي يصبح فيما بعد الإجابة عنها إيصال الغرض من الرسالة، وهو إرساء مفاهيم جديدة، أو تأكيد مفاهيم موجودة سلفًا عند المتلقي.

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام، يجب تصدر نحو (غلام من قام؟) و(غلام من يقم أقم) لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف، وإلا لم يجز تقدمه على ما له الصدر".[١٠٨]

ب. أسماء الشرط:

١. ومن لم يكن بموضع رغبةٍ ولا رهبة استهان الناس بقدره.[١٠٩]
٢. من أفشى سره كثر المتآمرون عليه.[١١٠]
٣. فمن كان معروفاً بالوفاء في أوقات الشدة وحالات الضرورة، فنافس فيه واسبق إليه؛ فإن اعتقاده أنفس العقد.[١١١]
٤. ومن بلاه غيرك فكشف عن كفر النعمة، والغدر عند الشدة، فقد حذرك نفسه.[١١٢]
٥. ومن نسب إلى الحلم ألبس ثوب الوقار والهيبة وأبهة الجلالة.[١١٣]
٦. ومن عرف بالوفاء استتامت بالثقة به الجماعات.[١١٤]
٧. ومن استعز بالصبر نال جسيمات الأمور.[١١٥]

يذكر ابن مالك "ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط".[١١٦] حيث يتقدم المبتدأ وجوبًا إذا كان أحد أسماء الشرط[١١٧]، وقد جاءت الجمل الشرطية في النص مصدرة جميعها باسم الشرط (من) التي وضعت للدلالة على من يعقل، ثم تضمنت معنى الشرط[١١٨].

والملاحظ أن جميع أفعال الشرط التي وردت بعد (من) في النص قد جاءت على صيغة الماضي وهي (لم يكن– أفش– كان– نُسب– عُرف)، حيث حول حرف النفي والقلب (لم) زمن الفعل الناسخ يكن إلى الماضي، كما ورد الفعلين (نُسب– عُرف) على صيغة لبناء للمجهول.

وفي هذا الصدد يذكر العكبري أن (من) تكون شرطية، إذا وليها الفعل الماضي لفظا ومعنى[١١٩]، وحيث إن أفعال الشرط قد وردت في مقام النصح، حيث صيغت على صورة الحكم التي يكون زمانها في النص مفتوحا على المستقبل، وعليه فقد يكون زمن هذه الأفعال دالا على الاستقبال، وهو ما ينقله أبو حيان عن الزجاج بأن "(من) تكون شرطية إذا وقع بعدها الفعل الماضي بشرط أن يكون مستقبل المعنى، فإن كان ماضي اللفظ والمعنى كانت (من) موصولة، ولا يصح أن تقع شرطية؛ لأن فعل الشرط إذا كان ماضيًا لفظًا فلا بد أن يكون مستقبلا في المعنى.[١٢٠] وعليه ففي مقام الحكمة يكون قصد المتكلم أن يصوغ الأفعال مستقبلة؛ حتى لو جاءت على صيغة الماضي، فإن دلالتها تكون مستقبلا لا ماضيًا. وهذا ما يجعل أسلوب الشرط يتفق ويناسب الحكمة كما رأينا في الشعر الجاهلي الذي كثرت

فيه أبيات الشعر الدالة على الحكمة على صورة الجمل الشرطية، وخاصة بعد أداة الشرط (من).[١٢١]

أما ما يقع خبرًا بعد (من) الشرطية فقد "اضطربت أقوالهم فيها، فاختار الأندلسي أن الخبر هو الشرط دون الجزاء، لجواز خلوه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء، دون الشرط، فإنه إذا ارتفعت كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير".[١٢٢]والملاحظ أن جميع أفعال الشرط أعلاه قد احتوت على ضمير يربط فعل الشرط بـ(من) الشرطية، وعليه يجوز أن يقع فعل الشرط مع معموله في محل رفع على الخبرية، ويجوز أيضًا أن تقع جملتا الشرط والجزاء في محل رفع على الخبرية.

ج. أن يكون من الألفاظ المشبهة بما يستحق التصدير بنفسه[١٢٣]

١. أما من آثرت فإنه يعلم أنك لم تؤثره باستحقاقٍ بل لهوى.[١٢٤]

٢. وأما من آثرت عليه بعد الاستحقاق منه، فقد جعلت له السبيل إلى الطعن عليك.[١٢٥]

"ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم؛ لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط".[١٢٦] فالذي اسم موصول، ويأتيني صلته، وجملة (فله درهم) خبره، وهو واجب التأخير، فإن المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل بعده".[١٢٧]الفاء الداخلة على خبر المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط. نحو: الذي يأتي فله درهم. فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة. ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقا بغيرها".[١٢٨] "كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو(الذي يأتيني فله درهم)، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدراهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك.[١٢٩] وصاحب مغني اللبيب هنا يربط بين ورود الفاء في الجواب وبين قصد المتكلم، وفهم المتلقي للأسلوب العربي. كما أن الظاهر في كل الشواهد أعلاه أن الفعل قد جاء على صيغة الماضي، إلا أنه في إطار السياق العام للنص، فقد دل على الاستقبال، وحيث إن الأزهري قد تنبه إلى أن الفعل بعد (من) قد دل على الاستقبال، فإن ما أورده أبو حيان من أن الأفعال بعد (من) غير الشرطية يجب أن تأتي ماضية المعنى، لعله يكون حكمًا بحاجة للمزيد من الاستقصاء حوله.

أما أصل التركيب في (أما من آثرت فإنه يعلم أنك لم تؤثره): مهما كان الأمر فمن آثرته لعلمه أنه باستحقاق لا لهوىً، "فلمّا حلّت (أمّا) محلّ الشرط وباشرت المبتدأ (من) نقلت الفاء الرابطة إلى الخبر، وهكذا شأن الخبر الواقع بعد أمّا تتصل به الفاء الرابطة".[١٣٠]

وفي هذه الحالة فقد قدر الجمهور أن معنى (أما) هو (مهما يكن من شيء)[١٣١] وعليه فإن جملة (من) وخبرها واقعة في جواب الشرط، وحيث إن (الفاء) الزائدة للربط [١٣٢] وقعت في جملة المبتدأ فقد انتقلت إلى الخبر.[١٣٣] وبهذه النقلة فقدت الفاء وظيفتها في التركيب الشرطي، حيث لم تعد في صدر جملة جواب الشرط؛ الأمر الذي يجعلها فاء الجزاء الرابطة للجواب مع الشرط، وحيث إنها وقعت في الخبر فهي هنا رابط بين المبتدأ والخبر. وهذا التركيب يجعلنا أمام جملة اسمية المبتدأ فيها هو (من) الموصولة، وقد اقترن خبره بالفاء، شبهًا بجواب الشرط، مما جعل المبتدأ يتقدم وجوبًا.[١٣٤]

وفي هذا التقدير يظهر أثر القصد والمقبولية في هذا النوع من التركيب، حيث نرى أن استخدام (أما) الذي جاء اجتماعًا للشرط والتوكيد[١٣٥] والذي يقتضي حذف فعل الشرط، وما من حذفٍ يقع إلا ويجب أن يكون المتلقي على علم به. "فالقارئ بقراءته للنص يصنع تماسكًا من نوع مختلف لما يقرره علم القواعد، حيث يقوم بعمل سياق من أجل تفسير المعلومات الجديدة؛ لكي يصنع التماسك والاستمرارية في النص، وتعتمد قدرة القارئ في استخراج المعلومات وعمل الاستنتاجات الضرورية".[١٣٦]

ثانيا : تقديم الخبر على المبتدأ :

أ- أن يتقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا:

وقد ورد من حالات تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا الحالات الآتية:

١. أن يكون الخبر من ألفاظ الصدارة:

وذلك في الجمل الآتية:

١. **وكيف** دواعي قلوب الناس؟[١٣٧]

٢. **فكيف** بنفس غيرك؟[١٣٨]

تقدم الخبر اسم الاستفهام (كيف) وجوبًا في الجملتين أعلاه، "وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام، وذلك أنك إذا قلت: أين زيد؟ فأصله: أزيد عندك؟ فحذفوا الظرف، وأتوا بـ(أين) مشتملة على الأمكنة كلها، وضمنوها معنى همزة الاستفهام، فقدموها لتضمنها الاستفهام، لا لكونها خبرًا، وكذلك إذا قلت: (كيف زيدٌ؟) معناه: على أي حال زيدٌ؟"[١٣٩] وعليه فقد قدمت الأداة لتضمنها الاستفهام، فـ"كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، له صدر الجملة التي يدخل عليها".[١٤٠] حيث إن "الأداة إذا علم موقعها من الكلام كانت معلمًا من معالم الطريق في السياق، وعرف بها أين تبدأ الجملة، وعلى أي صورة تقع هذه الجملة، هل تتطلب جوابًا؟ ومن أي نوع من الأجوبة؟"[١٤١] أما العلة في تصدر هذه الكلمات للجمل فهي إظهار قصد المتكلم من كلامه من أول الأمر، فينظر قصده من بداية الكلام، فلا يتطرق تعدد الاحتمالات (اللبس) إلى ذهن السامع.

٢. أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر*

وقد ورد ذلك في قول الجاحظ :

ولكل شيءٍ من هذا إفراطٌ وتقصيرٌ.[١٤٢]

وذلك أن يكون المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة مكونة من الظرف، أو الجار والمجرور. ويمثل ابن هشام في شرح الألفية لذلك مع حالتين أخريين يحدث فيهما اللبس نحو "(في الدار رجل) و(عندك مال) و(قصدك غلامه فاضل)[١٤٣] و(وعندي أنك فاضل)."[١٤٤]

ففي الجملة **(ولكل شيء من هذا إفراط وتقصير)** تقدم الخبر شبه الجملة (لكل شيء) على المبتدأ (إفراطٌ)، وهذا التقديم كان وجوبًا، وقصد المتكلم هنا "دفع توهم الصفة[١٤٥]، كان العامل الأساسي في إحداث تغير الرتبة، فالظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة، إذا وقعت بعدهما؛ لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان تعلق بـ(استقر)، وهو فعل... ولو قدمت شبه الجملة لتوهم المخاطب أنه صفة، وينتظر الخبر فيقع عنده لبس".[١٤٦]كما أن الحذف وإقامة الظرف مكان الخبر يكون من ضروب قصد الإيجاز لما في الظرف من دلالة عليها، وذلك لما في معنى الاستقرار من عمومية، ولو كان خاصا لوجب ذكر المحذوف.[١٤٧] كما أن المقبولية هنا تتحقق شروطها، حيث إن المتكلم يؤخر المبتدأ، ويوقعه مكان الخبر، و"تأخيره أحسن من تقديمه لأن من شروط الخبر أن يكون نكرة، فصلح اللفظ، وإن كنا أحطنا علمًا أنه مبتدأ".[١٤٨]

"فتقديم المسند على المسند إليه يفيد الاختصاص بمعونة السياق، تقول: له العتبى، وله الشكر، وعنده الحاجة، فيصلح ذلك كله للاختصاص، ولمجرد الاهتمام، فقوله تعالى: "إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ" **(الغاشية: ٢٥– ٢٦)** تقديم المسند فيه يفيد الاختصاص، أي أن إيابهم لا يكون إلا لله، وحسابهم لا يكون إلا عليه. أما قوله تعالى: "**وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ**" ۚ**(الحجرات: ٧)** فليس التقديم فيه مفيدًا للاختصاص، وإنما هو للاهتمام، وهو توبيخ للقوم ما فرط منهم".[١٤٩]

فكما رأينا في تقديم الخبر على المبتدأ في قوله: **(ولكل شيءٍ من هذا إفراطٌ وتقصيرٌ)**، فالترتيب هو (خبر+ مبتدأ)؛ فهي جملة اسمية؛ لأن الترتيب الأساسي في البنية العميقة هو (مبتدأ+ خبر). وقد كان هذا التحول بناءً على ما اتصف به المتلقي من كفاية لغوية، حيث فك رموز هذا التغير، من خلال الاستعانة بالبنية العميقة للغة في ذاكرته، كما قام بفك الجزء الآخر من الترميز، وهو الخاص بالناحية الدلالية، الأمر الذي يحيلنا إلى سبب هذا التقديم، وللغرض الذي قد حدث لأجله هذا الخرق للنسيج اللغوي المعهود.

ب– جواز التقديم والتأخير

وضع النحاة العرب عدة أصول خاصة بالرتبة في الجملة الاسمية منها:

١. "الأصل في الكلم الرتبة، محفوظة كانت أم غير محفوظة.
٢. الأصل في المسند إليه أن يتقدم، وفي المسند أن يتأخر.
٣. الأصل في العامل أن يتقدم على المعمول".[١٥٠]

وحيث إن المبتدأ عامل في الخبر "وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندًا، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه، إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس".[١٥١]

وجواز التقديم والتأخير يكون "فيما فقد فيه موجبهما، كقولك (زيد قائم) فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع".[١٥٢] وعليه فإن مسألة التوسع في تغيير مواقع الكلام داخل الجملة لأغراض خاصة بقصد المتكلم[١٥٣] أمر جائز إذا لم يكن هناك مانع يخص الحالة التركيبية. "فلا يمكن الحكم على عنصر ما في الجملة بأنه مقدم من تأخير، أو مؤخر من تقديم، إلا إذا كانت بنية الجملة الأساسية تحكم بهذا الوضع أو ذاك في موضع معين أو رتبة محددة، وهذا ما يعبر عنه النحاة –مثلاً– رتبة المبتدأ التقدم، ورتبة الخبر التأخر، مع أن هناك مواضع معينة يلزم فيها أن يأتي الخبر مقدماً والمبتدأ مؤخراً، ولولا النظر إلى هذهِ الرتبة المقررة لكلا العنصرين؛ لم يحكم بتقديم هذا أو تأخير ذاك".[١٥٤]

وقد ورد جواز تقديم الخبر وتأخيره في المواضع الآتية:

١. واجبٌ على كل حكيمٍ أن يحسن الارتياد لموضع البغية.[١٥٥]
٢. ولله ابتلاءان في خلقه.[١٥٦]
٣. عليه عادة الخلق، وبه جرت طبائعهم.[١٥٧]
٤. وها هنا موضعٌ يحتاج فيه إلى النظر.[١٥٨]
٥. فمنهم من تريد منه الرأي والمشورة، ومنهم من تريده للحفظ والأمانة، ومنهم من تريده للشدة والغلظة، ومنهم من تريده للمهنة.[١٥٩]
٦. عندك منه مثل ما عندهم أو أفضل.[١٦٠]
٧. وفي ذلك صلاح الرعية.(١٣٣)

يلاحظ في الجمل السابقة أن خبر المبتدأ قد تقدم، في حين لا يوجد مانع تركيبي، أو دلالي، يمنعه من التأخر حسب أصل الوضع، فالجاحظ قد اتبع هنا قاعدة جواز تقديم الخبر، حيث إن الرتبة بين المبتدأ والخبر غير محفوظة، وما يجعل هذه القاعدة النحوية تتحقق هو قصد المتكلم، وهو ما يعبر عنه ابن بعيش بالنية، فخبر المبتدأ يجوز تقدمه على المبتدأ "وإن كان فيه ضمير، لأن النية فيه التأخير، من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر".[١٦١] فـ"التقديم على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك "(زيد منطلق) و(ضرب عمرًا زيدٌ). معلوم أن (منطلق) و(عمرًا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعًا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبًا من أجله كما يكون إذا أخرت".[١٦٢]

ففي قوله **(واجبٌ على كل حكيمٍ أن يحسن الارتياد لموضع البغية)** قدم الخبر جوازًا، وذلك أنه ابتدأ بالاسم النكرة (واجبٌ)، والحق أن يبتدئ بالاسم المعرفة الذي يعرفه المخاطَب، كما يعرفه المتكلم، وعليه ينتظر ما لا يعرفه، وهو الخبر النكرة. إلا أن ما حدث هو العكس فـ(واجبٌ) اسم نكرة لا يعلمه المخاطَب، وإن كان المتكلم يعلمه[١٦٣]، وفي هذه الحالة يعول المتكلم على خبرات المتلقي اللغوية، وقدرته على الربط وإعادة التركيب، فـ"على اللغوي إذن أن يضع في حسبانه أولا قدرة الإنسان على اللغة، ومن ثم فإن وصف البنية السطحية فقط لا يقدم شيئًا بل لا يعد علما؛ لأنه لا يفسر شيئًا، ولكن الأهم هو أن نصل إلى البنية العميقة؛ لأنها هي التي تقف بنا على قوانين الطبيعة البشرية"[١٦٤]، وعليه فـ"الكاتب لا يضع استراتيجيات لبناء نصه فقط، ولكنه يتدخل أيضًا في استراتيجيات التلقي، مما يلاحظ أثره على طول وقت القراءة".[١٦٥]

وكذلك في قوله **(عليه عادة الخلق)**، فقد قدم شبه الجملة، والمعلوم أن أشباه الجمل والجمل في العربية تعدّ نكرات، وعليه لا يجوز الابتداء بها في أصل القاعدة، إلا أنه قد ابتدأ بها وكذلك في بقية الشواهد بالنكرات **(لله- عندك- هنا- منهم- في ذلك)**، حيث عول الجاحظ -في هذه التراكيب الذي عدل فيها عن الأصل- على المتلقي، ومنطق اللغة المتجذر لديه. وهذا التعويل التي يعكس عمق العلاقة بين المتكلم والمتلقي في اللغة، قد جعل هذا الأسلوب في التعبير شائعًا بحيث أصبح أحد الأنساق المطردة في القول. كما أن "الرتبة غير المحفوظة في الأسلوب مؤشر أسلوبي ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبي، فمخالفة الكاتب أو المتحدث للأصل في الرتبة غير المحفوظة تعد من قبيل الأسلوب لا من قبيل الرخصة. وهذه الحالات الأخيرة التي سمحت فيها اللغة بالاختيار في الترتيب بين العناصر هي ما يمثل المسائل التي لا تحفظ فيها الرتبة في النحو العربي".[١٦٦]

الخلاصة:

- في مبحثي تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا، وتقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا، نجد أن المتلقي قد قصد إلى تثبيت أجزاء الكلام في الجمل لحظة إنجاز القول، وهذا الثبات قد حقق مقاصد أسلوبية متميزة.
- إن مفهوم الثبات لعناصر التركيب لا يعني أن ما قدم له رتبة محفوظة، وذلك أن هذا التقدم كان لألفاظ بعينها، عول المتكلم من تقديمها للوصول لأغراض محددة؛ وذلك لأن أصل التركيب أو أصل القاعدة تقضي بأن الرتبة بين المبتدأ والخبر غير محفوظة. أما حفظ الرتبة، فهو في حالات تركيبية الأصل فيها ثبات التركيب لأمن اللبس لأسباب تركيبية- دلالية.
- يميل الباحثان لترجيح قول ابن مالك[١٦٧] بأن الكلام لا بد له من قصد، وإلا فقد الكلام وظيفته في التداول، أما شرط الإسناد الذي ذكره أبو حيان، فهو غير كافٍ، لأن هناك كلاماً يمكن إنتاجه، ويكون مجرد هراء، بلا معنى ولو تحقق شرط الإسناد وهذا ما يشير إليه د.تمام حسان[١٦٨]. حيث يورد أمثلة لأبيات من الشعر تحتوي على شرط الإسناد والوزن الشعري؛ لكن تفتقد للبعد الدلالي.
- لا يمكن عمليًا الفصل بين الدرس النحوي -عند العلماء العرب قدماء أو محدثين- والحديث عن قصد المتكلم، حيث شكل دعامة أساسية في الوصول لمعاني التراكيب ودلالتها.
- شكل تقديم الجاحظ للمبتدأ على الخبر (الجملة الفعلية)، سمة أسلوبية كان لها أثر ظاهر في إظهار سوية الخطاب، ففي كلتا الحالتين، سواء أكان القصد التخصيص أم العناية، فقد استطاع أن ينجز خطابًا بالغ القيمة والتأثير، حيث قوى فيه الحكم، بتوكيده ودفع الشك عنه.
- إن استخدام الجاحظ للأداة إنما في القصر كان له أثره في إبراز القصد من النصح والإرشاد الذي يغلب على هذه الرسالة، وخاصة أنه يدرك حال المتلقي، وقدراته اللغوية والثقافية.
- كان لاستخدام الجاحظ الغاية التعليمية، مع عدم إغفاله الغاية الحجاجية، أثره الظاهر في قدرة النص الإقناعية، والاستمرار بإزالة الشك من خلال استخدام أساليب حجاجية مؤثرة، تمثلت في استقصاء واستنتاج توقعات المتلقي، وتوظيف ذلك في إقناع الآخر لتبني مواقفة الفكرية.
- الفصل أسلوب عربي يستحضر به الضمير ليؤدي إلى جانب الوظيفة التركيبية أغراضا تعبيرية يقصدها المتكلم، وإلى جانب كونه أحد أساليب التوكيد، فإنه يولد قصرًا يستفاد بطريقة لطيفة، حيث يتم تمييز المسند إليه، والقصد إلى أنه لا يشاركه آخر بالصفة التي يحتوي عليها المسند.
- للاستفهام علاقة وجودية بالتلقي، فتصدر الأداة علامة على حدوث الاستخبار الذي يحتاج إلى نوع خاص من التناغم بين طرفي التلقي، بحيث يمهد كل طرف للآخر السبيل إلى وصول الاستفهام لغايته؛ وهي تحقق الإعلام بما يستفهم عنه.
- (من) الشرطية هي الأداة الوحيدة التي وقعت موقع المبتدأ في النص، ووقوع الأفعال الماضية بعدها في مقام النصح، فقد وقعت مستقبلة المعنى بخلاف ما ذكره العلامة العكبري، من أن شرط وقوع (من) شرطية أن تكون الأفعال الماضية بعدها ماضية لفظا ومعنى.

- الفاء الواقعة بعد التركيب (أمّا مَنْ) والتي قال الجمهور إنها واقعة في جواب الشرط، يرى الباحثان أنه بمجرد انتقالها للخبر لم تعد واقعة في جواب الشرط، وذلك أن قياس الواقعة في الجواب التصدر، وعليه ففي انتقالها للخبر، فقد أصبحت واقعة في خبر (من) الموصولة.
- كان في تقديم الخبر شبه الجملة وجوبًا تعويلا على المتلقي وكفاءته اللغوية، حيث يفيد هذا التركيب إلى جانب الاختصاص المستفاد من السياق إظهار الاهتمام بالمبتدأ المؤخر.
- لا يمكن تجاهل أثر القصد في التراكيب، وإن كانت نظرية التلقي قد عدت الاحتفاء بقصد المتلقي من أسس النظرة القديمة للنص، حيث إنها كانت تعالج مبدأ تلقي النص الأدبي وعلاقة ذلك بالمبدع والمتلقي، وخلصت إلى أن تعدد القراءات أثناء القراءة المتأولة للنص، تفرض الاهتمام أكثر بالقارئ في النص، لا للمبدع وظروف إنشاء النص. إلا أنه في حالة القصدية التي تؤثر في التركيب فلا يمكن تجاهلها فهي عامل أساسي في خلق التراكيب، وخاصة التراكيب التي يتمخض عنها خصائص أسلوبية لا يمكن تخطيها في تحليل جمالية النص.
- إن تحريك النسيج اللغوي في الجملة الاسمية على مستوى البنية السطحية يفرض على المتلقي الاستعانة بما لديه من كفاية لغوية، للوصول لأصل التركيب في البنية العميقة، وذلك باستخدام النظام الترميزي للغة، من أجل إعادة صياغة الكلام الذي يحتوي على قصد المتكلم.

الحواشي

١. وجهت هذه الرسالة إلى محمد بن عبد الملك الزيات (ت٢٣٣هـ)، وزير المعتصم ثم الواثق، وهو العالم بالأدب شعرًا ونثرًا، وأحد أقطاب زمانه، وقد تكون موجهة للقاضي محمد بن أحمد بن أبي دؤاد (ت٢٣٩هـ) قاضي بغداد في عهد المتوكل، وفي كلتا الحالتين فمن وجهت له الرسالة كان على درجة عالية من العلم والمعرفة اللغوية. ينظر: الجاحظ، رسائل الجاحظ: شرح، وتحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، ٨٩.

٢. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الكتاب (كتاب سيبويه): (١٨٠هـ)، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٩٨م- ١٤١٨هـ، ١٢٦/٢.

٣. المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط١، دار الثقافة، المغرب، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ١١٥.

٤. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١/ ٩٢.

٥. السابق: ج١/ ٩٩.

٦. السابق: ج١/١١٠.

٧. السابق: ج١/١١١.

٨. السابق: ج١/١١١.

٩. السابق: ج١/١١٣.

١٠. السابق: ج١/١١٩.

١١. السابق: ج١/١٢١.

١٢. السابق: ج١/١٢١.

١٣. السابق: ج١/١٢٥.

١٤. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت: ج١- ٣٣٢.

١٥. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك": تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥م: ج١/٩٨-٩٩.

١٦. ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج١- ٣٣٢.

١٧. ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، (٥٧٧هـ)، تحقيق/ د. جودة مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت. المسألة الثامنة، ٦١.

١٨. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، شرح التسهيل، تحقيق/د. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١،هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢م: ج١/٢٩٠.

١٩. ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري: (ت٦٤٣هـ)، تحقيق/د. إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية' بيروت، ٢٠٠١م، ج١/٢٤٧.

٢٠. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي مفتاح العلوم، تحقيق/ رفيق زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ٣٨٨.

٢١. ينظر: التفتازاني، سعد الدين، شروح التلخيص (مختصر العلامة سعد الدين على مختصر المفتاح للخطيب القزويني)، و(ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي) و(عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي). وبهامشه (كتاب الإيضاح للقزويني)، ط٤، دار الهادي ومؤسسة البيان العربي، بيروت، ١٩٩٢م: ٢٩٠- ٢٩١.

٢٢. الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد (ت٧٣٩هـ): تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م: ٤٥.

٢٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق/ أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ٤٣/١.

٢٤. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق، د.مصطفى أحمد النماس، ط١، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م، ٤١٢/١.

٢٥. أبو إسحاق الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الموافقات في أصول الشريعة، شرحه وخرج أحاديثه فضيلة الشيخ عبد الله دراس، وضع تراجمه الأستاذ محمد عبد الله دراز، خرج آياته وفهرس موضوعاته عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ . ١٩٩١م، ٨٣/٤.

٢٦. ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، ١٩٩٩م، ٥٢٤.

٢٧. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م، ١١٤.

٢٨. ابن ذريل، عدنان، اللغة والدلالة "آراء ونظريات"، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٨١م، ٦٧.

٢٩. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١/٩٥.
٣٠. السابق: ج١/١١٠.
٣١. السابق: ج١/١١١.
٣٢. السابق: ج١/١١١.
٣٣. السابق: ج١/١١٧.
٣٤. السابق: ج١/١٢٨.
٣٥. الأحمر، مي ليان، التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، ٢٠٠١م، ٢.
- الرمز(vso) اختصار لكون الجملة في الإنجليزية تتكون من فعل وفاعل ومفعول به.
٣٦. الأحمر، مي ليان، التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة: ٢.
٣٧. العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني، الطراز، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م، ج٢/١٥.
٣٨. السابق: ١٦/٢.
٣٩. ينظر: سيبويه، الكتاب (كتاب سيبويه): ج١/٣٤.
٤٠. الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م، ١٣٠/١٢٩.
٤١. ينظر: قتيبي، حامد صادق، الشاهد في القرآن الكريم دراسة تحليلية وصفية، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الأردن– الزرقاء، ١٩٨٤، ٤٢٩.
٤٢. سيبويه، الكتاب، (كتاب سيبويه): ج١/٤٥ .
٤٣. الجندي، درويش، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة، ١٩٦٠م، ٥٢.
٤٤. ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة "دراسة نحوية تداولية"، ٤٧٦.
٤٥. أبو إسحاق الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الموافقات في أصول الشريعة، شرحه وخرج أحاديثه فضيلة الشيخ عبد الله دراس، وضع تراجمه الأستاذ محمد عبد الله دراز، خرج آياته وفهرس موضوعاته عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، ٦٦/٢.
٤٦. انظر: شيخون، محمد السيد، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن، دار الهداية، القاهرة، د.ت، ٣٩.
٤٧. الجرجاني، عبد القادر، دلائل الإعجاز، ١١١.
٤٨. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١/٩٥.
٤٩. السابق: ج١/٩٦.
٥٠. السابق: ج١/٩٩.
٥١. السابق: ج١/١٠٠.
٥٢. السابق: ج١/١٠٢.
٥٣. السابق: ج١/١١٢.
٥٤. السابق: ج١/١٢٠.
٥٥. السابق: ج١/١٢٠.
٥٦. السابق: ج١/١٢٢.
٥٧. السابق: ج١/١٢٧.
٥٨. السابق: ج١/١٢٩.
٥٩. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج١/٩٩
٦٠. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، ١٠١.
٦١. دراز، صباح عبيد، أساليب القصر في القرآن الكريم، ٢٢.
٦٢. الخطيب القزويني، الإيضاح للقزويني:١٠١.
٦٣. ينظر: عتيق، عبد العزيز، في البلاغة العربية (علم المعاني– البيان– البديع)، دار النهضة العربية، بيروت د.ت، ١٤٧.
٦٤. ينظر: السابق: ١٤٥.
٦٥. ينظر: الميداني، عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ط١– دمشق، ١٩٩٦م، ٣٧٠.
٦٦. أبو موسى، محمد محمد، دلالة التراكيب– دراسة بلاغية، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٧م، ١٤٩.
٦٧. الميداني، عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: ٣٧٤.
٦٨. فرج، حسام أحمد، نظرية علم النص (رؤية منهجية في بناء النص النثري)، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ٥٥.
٦٩. بلبع، عبد، مقدمة في نظرية البلاغة النبوية (السياق وتوجيه دلالة النص)، ط١، منتدى الأزبكية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ٨.
٧٠. ينظر: دراز، صباح عبيد، المرجع السابق: ٨. وينظر: أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ١١.
٧١. ينظر: الشهري، عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٤م، ٤٧٧.
٧٢. المرجع السابق: ٤٨٢.
٧٣. فرج، حسام أحمد، نظرية علم النص: ٥٤.
٧٤. دراز، صباح عبيد، أساليب القصر في القرآن الكريم: ٢٣.
٧٥. ينظر: صكوحي، كورنيلا فون، الحجاج في المقام المدرسي، منشورات كلية الآداب منوبة، ٢٠٠٣، ١٣.
٧٦. ينظر: الشهري، عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب: ٣٧٤
٧٧. الشهري، عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب: ٤٦٨.
٧٨. محمد، عزة شبل، علم لغة النص (النظرية والتطبيق)، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ٣٠.
٧٩. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان،١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م، ٢٤١.
٨٠. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١/١٠٠.
٨١. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا،١٩٩٦م، ٤٥٥/٢.
٨٢. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق/ د.عبد الحسين الفتلي، ط٣، دار الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، ج٢، ١٢٥.
٨٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب (كتاب سيبويه)، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٩٨م– ١٤١٨هـ، ج٢، ٣٨٨.
٨٤. المرجع السابق: ج٢، ٣٩٠.
٨٥. ينظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق وشرح/د.عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية بالكويت (٢١)، ط١، مطبعة السياسة، الكويت، ٢٠٠٠م، ج٥، ١٨.
٨٦. سيبويه، الكتاب (كتاب سيبويه)، ج٢، ٣٨٩.
٨٧. محمد، عزة شبل، علم لغة النص: ٣٤.
٨٨. عتيق، عبد العزيز، في البلاغة العربية (علم المعاني– البيان– البديع)، ٥٣.
٨٩. دراز، صباح عبيد، أساليب القصر في القرآن الكريم: ١٣٥.

٩٠. أبو موسى، محمد محمد، دلالة التراكيب: ٩٢.

٩١. "بقيت مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر، ولم يرد منها شواهد في الرسالة؛ وهي:

- أن يكون المبتدأ هو (مذ أو منذ)، نحو (ما رأيته مذ يومان) إذا جعلت مذ اسما مبتدأ، وإعراب مذ خبرا مقدما –كما ذهب إليه الزجاج– غير مستقيم.
- ومنها أن يكون الخبر طلبا نحو (زيد اضربه) و(زيد لا تهنه).
- ومنها: أن يكون الخبر متعددا وهو في قوة الخبر الواحد، نحو (الرمان حلو حامض) .
- ومنها أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة نحو قولهم (ما زيد بقائم). (ينظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية بيروت، د.ت، ج١/ ٢٠٦. الهامش).

٩٢. حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ١١٤.

٩٣. المرجع السابق: ١١٥.

٩٤. الأشموني، شرح الأشموني: ج١/ ١٠٠.(بتصرف)

٩٥. الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح: ج٢١٧/١.

٩٦. قد يكون د. تمام حسان قد أحصى ما حقه التصدر "من الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل، ونحو صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها...، ومن الرتب المحفوظة أيضاً تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، و واو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه" ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية مبناها ومعناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م، ٢٠٧.

٩٧. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١/ ٢١٩–٢١١.

٩٨. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج٩٧/١.

٩٩. السابق: ج٩٧/١.

١٠٠. السابق: ج٩٧/١.

١٠١. السابق: ج٩٧/١.

١٠٢. السابق: ج٩٧/١.

١٠٣. ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١٧/٤.

١٠٤. يعقوب، أميل بديع وعاصي، مشيل، المعجم المفصل في اللغة والأدب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ج٢–١٠٩٥.

١٠٥. المسيري، منير محمود، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ط١، مطبعة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٥م ٦٩.

١٠٦. حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي، ط١،عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ١١٤.

١٠٧. أبو حميدة، محمد صلاح، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، الطبعة الثانية، مطبعة دار المقداد، غزة، ٢٠٠٩م، ١٨٤.

١٠٨. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن، شرح الكافية للرضي: ج١–٢٥٧.

١٠٩. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١١٢/١.

١١٠. السابق: ج١١٦/١.

١١١. السابق: ج١٢٢/١.

١١٢. السابق: ج١٢٣/١.

١١٣. السابق: ج١٢٥/١.

١١٤. السابق: ج١٢٥/١.

١١٥. السابق: ج٩٧/١.

١١٦. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي، شرح التسهيل لابن مالك، ج١– ٢٩٩.

١١٧. أسماء الشرط هي: (من، وما، ومتى، وأي، وأين، وأيان) باتفاق، و(مهما) على الأصح. ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٤، ٢٠٥.

١١٨. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، شرح شذور الذهب: تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ٣٥١.

١١٩. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج١– ٤٦.

١٢٠. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣–١٩٩٣م،ج١، ٥٠٣.

١٢١. ينظر على سبيل المثال معلقة زهير بن أبي سلمى، المعلقات العشر: شرح وتحقيق أحمد الأمين الشنقيطي، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق/ القاهرة، ١٩٩٨م ١٢٣–١٢٤.

١٢٢. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية للرضي: ج١–٢٣٤.

١٢٣. أما الحالة الثالثة فهي: "أن يكون مستحقا للتصدير بغيره، وذلك الغير الذي له الصدر إما أن يكون متقدما عليه أي المبتدأ، نحو لزيد قائم)، فزيد مبتدأ، وقائم خبره، وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء، وهي مانعة من تأخيره، فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه أو يكون ذلك الغير الذي في الصدر متأخرا عنه، أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافا إليه المبتدأ نحو (غلام من في الدار) فـ(غلام) مبتدأ، ومن اسم استفهام مضاف إليه، و(في الدار) خبر المبتدأ، و(غلام من يقم أقم معه) فـ(غلام) مبتدأ، ومن اسم شرط مضاف إليه، و(يقم) خبر المبتدأ، و(أقم معه) جواب الشرط. و(مال كم رجلٍ عندك) فمال مبتدأ، و(كم) خبرية مضاف إليها، و(رجل) تمييزها مخفوض بإضافته إليها. "ينظر: الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج٢١٦/١–٢١٧. ولم يعثر الباحثان على شواهد لهذا النوع من الحذف.

١٢٤. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١٠٦/١.

١٢٥. السابق: ج١٠٦/١.

١٢٦. ابن مالك، شرح التسهيل، ج١–٢٩٦.

١٢٧. الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج١/ ٢١٧.

١٢٨. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ٧٠–٧١.

١٢٩. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ج٤٩٧/٢.

١٣٠. صافي، محمود بن عبدالرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق، ط٤، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤١٨ هـ، ج٢٤٧/١٦.

١٣١. ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ج٣٦٣/١.

١٣٢. ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م، ج٤٥٨/٤.

١٣٣. المرجع السابق: ج٤/ ٥٠٧.

١٣٤. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١–٢٩٦.

١٣٥. ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ج١/٣٥٢.
١٣٦. فرج، حسام أحمد، نظرية علم النص: ٥٣-٥٤.
١٣٧. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١/ ٩٧.
١٣٨. السابق: ج١/١٢٢.
١٣٩. ابن يعيش، شرح المفصل: ج١/٢٣٧.
١٤٠. حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي: ١١٣.
١٤١. السابق: ١١٤.
- لقد ذكر النحاة حالات أخرى لتقدم الخبر وجوبا لم ترد في رسالة المعاد والمعاش؛ وهي:
١. أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر نحو قوله تعالى: "أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا" (محمد: ٢٤) أو مضافا إلى ملازمها: نحو (صبيحة أي يوم سفرك).
٢. أن يحصر الخبر فيه بإلا أو إنما. ينظر: (ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك ١/ ٢١٥)- (الأشموني، شرح الأشموني ١/ ١٠١) .
٣. أن يكون الخبر هو (مذ أو منذ) نحو قولك (ما لقيته مذ يومان) فمذهب الزجاج أنه خبر مقدم.
٤. أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما، نحو قولك (أما في الدار فزيد).
٥. أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان نحو (هنا محمد- وهناك علي- وثمة إبراهيم).
٦. أن يقع في مثل. نحو قولهم (في كل واد أثر من ثعلبة).
٧. أن تقترن بالخبر لام الابتداء- على خلاف الأصل فيها، فإن الأصل أن تقترن بالمبتدأ- نحو (لقائمُ زيد) ففي هذا الحالة يتقدم وجوبا. (ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ج١/ ٢١٢ الهامش).
١٤٢. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١/١١٠.
١٤٣. لم يعثر الباحثان على أمثلة لهذا النوع من التقديم في النص.
١٤٤. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ج١/ ٢١٣. وينظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ج١/١٠٠.
١٤٥. الدماميني، محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب ، صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧م، ج٢/ ٣٦٥.
١٤٦. بتصرف: ابن يعيش، شرح المفصل: ج١/٢٢٦.
١٤٧. ينظر: السابق: ج١/٢٣١.
١٤٨. بتصرف: السابق: ج١/٢٢٦.
١٤٩. أبو موسى، محمد محمد، دلالة التراكيب: ١٧٢.
١٥٠. حسان، تمام، لأصول، دراسة إبستومولوجية في الفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة،، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٣١٣.
١٥١. ابن مالك، شرح التسهيل، ج١- ٢٩٦.
١٥٢. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١/ ٢١٦.
١٥٣. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١/ ٢٣٦. حيث يؤكد على إرادة المتكلم التقديم والتأخير.
١٥٤. عبد اللطيف، محمد حماسة، في بناء الجملة العربية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٤م، ١٩٤.
١٥٥. الجاحظ، رسائل الجاحظ: ج١/٩١.
١٥٦. السابق: ج١/١٠٠.
١٥٧. السابق: ج١/١١١.
١٥٨. السابق: ج١/١١٤.
١٥٩. السابق: ج١/١١٧.
١٦٠. السابق: ج١/١١٨.
١٦١. ابن يعيش، شرح المفصل: ج١/ ٢٣٥.
١٦٢. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ١٠٦.
١٦٣. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج١/٢٢٥.
١٦٤. الراجحي، عبد، النحو العربي والدس الحديث، دار النهضة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩م، ١١٢- ١١٣.
١٦٥. محمد، عزة شبل، علم لغة النص: ٣٣.
١٦٦. حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي: ١٩٤.
١٦٧. ينظر صفحة ٥ من هذا البحث.
١٦٨. ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٣-١٨٥.